

التعلیل النحوي في كتاب (الغفورية شرح الصمدية) للملا عبدالغفور الحسيني الكُردي

د. فریدون أحمد عزیز

جامعة السليمانية - كلية اللغات

قسم اللغة العربية

faraidun.aziz@univsul.edu.iq

پوخته

سروشتی مرؤف وهه یه که بهدوای هۆکاری دیاردهکانی دهووبه ریدا دهگه پیت، ئەم سروشته مرؤیهی پهلی کیشاوه بۆ بواری زمانه که یهشی، له بهرئه وه له ناو زمانیشدا ههولێ داوه بهدوای هۆکاری یا سا و پێسا زمانه وانیه کاندا بگه پیت و بیاندۆزیته وه، له و پووایه وه زانایانی مسولمانی زمانی عه ره بی بهدوای هۆکاری یا سا زمانه وانیه کاندا گه راون و دیارییان کردووه، ئەم گه ران و پشکنینه ش بووه ته هۆی سه ره هه لانی دیارده یه کی زمانه وانیه سه ره به خۆ له ناو زماندا که به دیارده ی (التعلیل) "لیکدانه وه" یاخود "هۆکار دۆزینه وه" ناوده بریت، جا توێژینه وه که تاوتوێی ئەم دیارده یه کی کردووه له نوسراویکی زمانه وانیه کی زانایه کی کورد، (الغفوريه شرح الامديه) که دانراوی مه لا عه بدولغه فوری حسه یی ناسراو به "مه لا غه فوری حاجی مه مهندي" یه، توێژینه وه که گه یشته ئەو ئەنجامه ی که ناوبراو له کتیبه که یدا زۆر پشته به م دیارده ی "لیکدانه وه و هۆکار دۆزینه وه" یه به ستووه بۆ شیکردنه وه ی بابه ته ریزمانیه کانیه کی زمانی عه ره بی، ئامانجیش لێی پته وکردنی یاساکه و چه سپاندنیه تی له بییری وه رگه ردا، چونکه سه لماوه ئەگه ر وه رگه ر هۆکاری یاساکه ی زانی ئەو یاساکه به ته واوی له بییریدا ده چه سپیت، له توێژینه وه که دا توانیومانه سه رجه م ئەو (عله) "هۆکار" انه بدۆزینه وه که نووسه ر پشته ی پیه ستوون له پرۆسه ی (التعلیل) دا و به کاریه ی پناون و پیناسه یه کی زانسته ی هه ره یه که یانمان کردووه.

abstract

It is in the nature of man to question and search for the causes of the phenomena surrounding him and linking them to their causes, and this human nature was reflected in the domain of his language, So we see Muslim linguists searched for those reasons that led to the release and consolidation of grammatical rulings. Their research and study led to the emergence of an independent phenomenon within the language entity called (the phenomenon of reasoning), The research deals with the study of this phenomenon in a book of grammar by a Kurdish scholar, the book (Al-Ghafooriyah Sharh As-Samadiyah) by Mullah Abdul-Ghafoor Al-Husseini, And as a result of the study, Mullah Abdul Ghafoor relied on the phenomenon of reasoning in explaining grammatical topics in order to entrench jzsb.univsul.edu.iq

the rulings of those topics in the mind of the recipient. The research was able to find for each of the author's explanations his reasoning that he explained, so we explained it and defined it scientifically and accurately.

الخلاصة

إنَّ من طبيعة الإنسان السؤالَ والبحثَ عن أسباب الظواهر المحيطة به وربطها بأسبابها، وانعكست طبيعته الإنسانية هذه على لغته أيضاً، فنرى أنَّ علماء اللغة المسلمين بحثوا عن تلك الأسباب التي أدت إلى إطلاق الأحكام النحوية و ترسيخها في اللغة العربية، وأدى بحثهم و دراستهم إلى بروز ظاهرة مستقلة بذاتها داخل كيان اللغة سميت (ظاهرة التعليل)، فتناول البحث دراسة هذه الظاهرة في كتاب نحوي لعالم كُردي، كتاب (الغفورية شرح الصمدية) لمؤلفه الملا عبدالغفور الحسيني، و نتج عن الدراسة أن الملا عبدالغفور اعتمد على ظاهرة التعليل في شرح الموضوعات النحوية لترسيخ أحكام تلك الموضوعات في ذهن المتلقي، واستطعنا أن نوجِّد لكل تعليل من تعليقات المؤلف علته التي علَّل بها، فشرحناها وعرفناها تعريفاً علمياً دقيقاً.

مفتاح الكلمات:

الغفورية: شرح لكتاب "الفوائد الصمدية في علم العربية" ألفه العالم الكُردي الملا السيد عبدالغفور الحسيني، المشهور بـ"الملا غفور حاجي ممندي" (ت ١٣٨٤هـ).
الصمدية: كتاب في علم النحو عنوانه "الفوائد الصمدية في علم العربية"، ألفه الشيخ بهاء الدين محمد بن الحسين بن عبدالصمد بن محمد الحارثي الهمداني العاملي (ت ١٠٣١هـ).

المقدمة

الحمد لله الذي خلق الإنسان وعلمه النطق والبيان، و أودع فيه غريزةً نفسيةً جعلته يبحث عن أسباب ما يدور حوله ويحدث، والصلاة والسلام على النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) الذي جاء بكتاب مبين من عند الله فُسِّرَ فيه و به كثيرٌ من مسائل حياة الإنسان و ما يرتبط بها.

أما بعد، فإنَّ الإنسان بطبيعته يسأل - عبر استعمال عقله - عن أسباب الأشياء، وأهمُّ ما يميِّزه بعد العقل هو اللغة، فلا غروَ إذاً أن يمزج بين طبيعته التساؤلية والمسائل المتعلقة بلغته، باحثاً وراء استقرار المظاهر اللغوية على تلك الصورة التي وجدت بها، كي يجد جواباً لسؤال مرده "لماذا و كيف استقر الأمر على هذا الحال؟".

أهمية البحث: من هنا جاءت أهمية الدراسة، البحث عن التعليل النحوي في دراسة اللغة، لأنه عملية عقلية ذهنية قائمة على قدرة المعلِّ و خبرته داخل اللغة هدفها ترسيخ الحكم النحوي. وقد اخترنا لدراسة هذا الجانب، كتاباً لعالم كُردي فَدَّ، صاحب مدرسة علمية في مدينة اشتهرت بعاصمة العلم و الثقافة الكُرديَّة: السلیمانيَّة، وهو الملا السيد عبدالغفور الحسيني، المشهور بـ(الملا غفور حاجي ممندي) الذي ألف كتاباً في النحو شرح فيه كتاب (الفوائد الصمدية في علم العربية) هو أيضاً لعالم متبحر من العلماء المشتغلين بالنحو، فجاء شرحه وافياً حاوياً المسائل النحوية،

اشتهر بـ(الغفورية شرح الصمدية)، وقد استقر رأينا على دراسة التعليل النحوي في هذا الكتاب لما رأيناه من مظاهر هذه الظاهرة موجودةً فيه، ما يدل على شغف مؤلفه بالرياضة العقلية وربط مظاهر اللغة عبرها بعضها ببعض.

منهجية البحث: وقد جاء البحث في مبحثين، خُصَّ الأول بمطلبية للتعريف بمصنّف كتاب الصمدية، وبالشارح في المطلب الأول، و دراسة وافية لكتاب (الغفورية) في المطلب الثاني. أما المبحث الثاني الذي حوى مطلبين أيضا فقد تناول الأول منهما تعريفا لهذه العملية (التعليل) مفهوما وتاريخا وأهمية، فضلا عن تخصيص المطلب الثاني لدراسة مظاهر التعليل في كتاب (الغفورية)، وانتهى البحث بخلاصة أهم ما توصل إليه، مع قائمة المصادر المعتمَد عليها.

منهج البحث: وقد اشتمل في البحث (المنهج الوصفي) في استقراء الظاهرة في الكتاب، شَفَعْنَاهُ بـ(المنهج التحليلي) الهادف إلى تحليل الظاهرة وبيان دورها في إثبات الحكم و وثاقته، والخروج بنتائج أبرزناها في نهاية البحث. وعمَلْنَا في البحث هو استخراج ما نراه تعليقات نحوية في الكتاب ودراستها ثم بيان العلة ودمج أصلها النظري بتطبيقها العملي في هذا الكتاب، فضلا عن ضبط العلل المستعملة في عملية التعليل وتسمية كل علة و وضع تعريف لأنواع العلة المستعملة في نهاية تحليل الظاهرة، وَ هُوَ أَمْرٌ - أَي: وَضَعُ تعريفٍ لِلْعِلَل - نكادُ لا نراه عند بعض مَن عَنَوْنَا للعلل، الذين اكتفوا بالتمثيل لها من دون بيان تعريف جامع مانع لها.

هدف البحث: أما هدف البحث فيكتمُّ في إبراز هذه الظاهرة في توثيق الحكم النحوي و ترسيخه، فضلا عن إبراز شغف هذا العالم الكُردي بهذا النوع من التفكير العقلي في ربط الظواهر اللغوية بعضها ببعض. إضافة إلى ذلك، يهدف البحث إلى التعريف بهذا الكتاب الذي يمكن أن يُقرَّر كتابا منهجيا يُدرس في مجال اختصاص اللغة العربية.

والله أسأل، أن يجعل علة عملي هذا وجهة الكريم ثم خدمة كتابه العزيز.

الباحث

المبحث الأول: التعريف بالمصنّف والشارح والكتاب

المطلب الأول: ترجمة المصنّف والشارح:

أولا: الشيخ العاملي - المصنّف:

هو الشيخ محمد بن حسين بن عبد الصمد الحارثي العاملي الهمداني، بهاء الدين: عالم أديب إمامي، من الشعراء. مشارك في أنواع من العلوم، ولد ببعلبك، سنة (٩٥٣هـ) وانتقل به أبوه إلى إيران. ورحل رحلة واسعة، ونزل بأصفهان فولاه سلطانها (شاه عباس) رياسة العلماء، فأقام مدة ثم تحول إلى مصر. وزار القدس ودمشق وحلب وعاد إلى أصفهان، واشتغل بالتدريس فيها. (ينظر: الزركلي، ٢٠٠٢: ١٠٢/٦-١٠٣. كحالة، ١٤١٤: ٢٥١/٣).

وله تصانيف كثيرة، منها: أحكام الدين في الأحاديث الصحاح والحسان، و(الكشكول) و حاشية على تفسير البيضاوي، و (العروة الوثقى) في التفسير، و (الفوائد الصمدية في علم العربية)، و(الحبل المتين) في الحديث، و (أسرار البلاغة) و (الزبدة) في الأصول، و (خلاصة في الحساب) و (تشریح الأفلاك) و غيرها. (ينظر: الزركلي، ٢٠٠٢: ١٠٢/٦-١٠٣. كحالة، ١٤١٤: ٢٥١/٣).

ومن أهم كتبه في مجال النحو، كتابه (الفوائد الصمدية في علم العربية)، إذ حاول أن يجمع آراء كبار العلماء في مجال هذا العلم، فحواه دقائق الأمور، مشيراً إلى كل قاعدة من قواعد النحو إشارات موجزة، وهكذا جعل كتابه حاوياً أهم القواعد النحوية في اللغة العربية، على الرغم من إيجازه الشديد وبلاغته، وما في تأليف الكتب الموجزة والمختصرة من مشقة وصعوبة. (ينظر: اللاهيجاني، ١٤٤١: ٧).

توفي الشيخ العالمي سنة (١٠٣١هـ).

ثانياً: الملا عبدالغفور - الشارح :-

السيد المُلّا عبدالغفور بن السيد حسين الحسيني، المشهور بـ(المُلّا غفور حاجي مَمْنَدِي)، ولد في قرية (حَاجِي مَمْنَد) التابعة لناحية سروجك/ قضاء شهر بازار/ محافظة السليمانية بإقليم كُردستان العراق سنة ١٨٨٨م، من عائلة دينية متواضعة، درس في قرية نيركسجار التابعة لمدينة حلبجة عند العالم الديني الشهير الشيخ معروف النيركسجاري، فختم القرآن الكريم و مبادئ العلوم الأولية، وفي سبيل التحصيل العلمي سافر إلى مدينة سنج و بقي فيها بضع سنوات ينهل من علوم مدارسها، ثم رجع إلى السليمانية ودرس عند علمائها الأفاضل أمثال الملا محمد سعيد الديليزي، والشيخ عمر القرداغي وأكمل دراسته عند الشيخ نوري بن الشيخ بابا علي التكيي أخذاً منه الإجازة العلمية تعين إثرها إماماً، وأسس مدرسة دينية في قرية (الشيخ ويساوا) ودرّس فيها وقصدها طلاب العلم في أنحاء السليمانية والمنطقة، ثم انتقل إلى مركز مدينة السليمانية إماماً في مسجد (السيد حسن) و مدرساً علمياً في مدرسة الجامع، وقد التقى به الشيخ عبدالكريم المدرس (مفتي العراق سابقاً) أثناء زيارته السليمانية وبقائه فيها سنة ١٩٥١م و أشاد به ذاكرة مساعدة المُلّا عبدالغفور له في بعض الأمور الحياتية آنذاك. بقي المُلّا عبدالغفور الحسيني يصرف عمره في خدمة العلم والدين إلى أن وافاه الأجل يوم (١٩٦٤/٢/٢٥)م، (١٣٨٤هـ). (ينظر: الحسيني، ١٤٣٣: ٤/٣. شاربازيري، ٢٠١٨: ٨٠-٨٢. المدرس، ١٤٢٨: ٥٩). وقد وضعنا لقب (الكُردي) للمُلّا عبدالغفور لتمييزه من غيره من حاملي هذا الاسم واللقب: (عبدالغفور الحسيني).

المطلب الثاني:

التعريف بكتاب (الغفورية)

عنوان الكتاب: إن الناظر في شرح الملا عبدالغفور لكتاب الصمدية، لا يجد عنواناً رسمياً له، إذ لم يذكر مؤلفه أي عنوان لكتابه في شرحه، لا في بدايته ولا في نهايته، بل اكتفى بعبارة ذكر فيها أنه ألف "فوائد" و"لطائف" (الحسيني، ١٤٣٣: ٥) من دون وضع عنوان لهذه الفوائد واللطائف، وفي نهاية الكتاب ذكر عبارة "هذا الكتاب"، و"هذا العمل" (الحسيني، ١٤٣٣: ٩٢) من دون الإشارة إلى عنوانه. والشيء نفسه فعله مُعدّ الشرح للطبع: (صديق ملا رحيم البرخي) إذ لم يضع هو أيضاً عنواناً للكتاب، بل اكتفى بالعنوان الرئيس له: (شرح الصمدية)، لكنّه في (تمهيد) الكتاب عاد وذكر العنوان الأصلي للشرح على لسان إمام وخطيب إذ أخبره هذا الأخير "بأن كتاب (الغفورية شرح الصمدية)... موجود عنده" (الحسيني، ١٤٣٣: ١). لكن لا ندري لماذا لم يجعل المُعدّ هذا العنوان، عنواناً للكتاب في غلافه وأهمله، واقتصر

على تسميته (شرح الصمدية)!. إذا، يبدو أن عنوان الكتاب الأصلي هو (الغفورية شرح الصمدية) نسبة للملا عبدالغفور نفسه، ونحن بدورنا اعتمدنا هذه التسمية لصحتها وقربها من اسم المؤلف.

اسم المؤلف: إنَّ الشارح ذكر اسمه في بداية شرحه قائلا: "فيقول العبد الفقير إلى الله الغني، عبدالغفور الحسيني..."، (الحسيني، ١٤٣٣: ٥)، أما اسمه وشهرته في المصادر الكُرديَّة وبين علماء السليمانية ومشاهيرها فهو "الملا السيد غفور حاجي ممندي"، (شاربازيري، ٢٠١٨: ٨٠)، نسبة إلى قرية (حاجي ممند) التابعة لقضاء شهر بازار التابع لمحافظة السليمانية، وقد ولد الملا غفور في تلك القرية كما ذكرنا. ينبغي الإشارة إلى أن من دأب العامة عند الشُّغْبِ الكُرديِّ إسقاط لفظ (عبد) في كثير من الأسماء التي تبدأ به، لذلك فقد صار الملا عبدالغفور "الملا غفور".

الباعث وراء تأليفه: سار الملا عبدالغفور على نهج شارحي الكتب القدماء في الإفصاح عن بواعث تأليفه للكتاب، فقد ذكر في ابتداء شرحه أن الدافع وراء عمله هذا هو:

١- أن كتاب (الفوائد الصمدية) كتاب مشتمل على "فوائد لطيفة، وفرائد غريبة"، (الحسيني، ١٤٣٣: ٥)، ما يوحي بأن السبب الأول يعود إلى أهمية المتن في بيان الموضوعات النحوية وأبوابها، وفي علم النحو عموماً.

٢- أنه لم يجد شرحاً للصمدية "يوضح مسألها ويكشف غرائبها" (الحسيني، ١٤٣٣: ٥)، فيبدو أن الملا عبدالغفور - وربما معه كثير من العلماء الكُرْدِ آنذاك - لم يطلع في زمانه على أي شرح من شروح الصمدية، لذلك بدأ هو بذلك فشرحها ليضم إلى فرائدها "فوائد فاتحة لأمصارها، ولطائف لائحة لأسرارها" (الحسيني، ١٤٣٣: ٥). وقد سَرَّخ الصمدية أيضاً - على حدِّ علم الباحث - العالم الكُرديُّ الشيخ المُلا عبدالكريم المدرس (مفتي العراق سابقاً) وسماه "البركات الأحذية في شرح الصمدية" في زمن قريب من زمن تأليف الملا عبدالغفور شرحه. يستنتج الباحث أن الصمدية لم يكن لها شرح مكتوب متداول بين العلماء الكُرْدِ في ذلك الزمن أي بداية القرن العشرين، لذلك بدأ كل من عنده بشرحه بطريقة الخاصة.

هدف الشارح: يبدو أن الملا عبدالغفور يسعى إلى تحقيق هدفين من شرحه الصمدية، هما: توضيح مسائل النحو الواردة في المتن وكشف غريبها وبيان أسرارها، وسعيه الأساس في "دفع ما أورد على ظاهرها" (ينظر: الحسيني، ١٤٣٣: ٥) أي الدفاع عما ورد في الصمدية مما يمكن عدّه محلّ انتقاد العلماء.

زمن تأليفه: أشار الشارح في نهاية كتابه إلى أنه ألَّف كتابه في زمن شبابه، لكنّه أحرَّ الأمرَ وسَوِّفَ إلى أن آل عمره أربعاً وستين سنة (ينظر: الحسيني، ١٤٣٣: ١٩٢)، وكتب تاريخ انتهاء كتابته بـ(٢٤/شوال/١٣٧١) المصادف لـ(١٩٥٢/٧/١٧)، وهذا دليل على أنه كتب هذا الشرح في سنِّ شبابه، ولو عدّنا سنِّ شبابه بثلاثين سنة، فيعود زمن تأليف الكتاب إلى عشرينيات القرن الماضي، أي ما يقارب سنة (١٩٢٠) الميلادية.

منهجه في الكتاب: اتبع الشارح الملا عبدالغفور المنهج الذي اتبعه مصنف "الصمدية" فسار على نهجه ونحا نحوه، مكتفياً بشرح وافر لما ورد فيها. والشيخ العاملي، صاحب الصمدية، قسّم كتابه على خمس حدائق: الأولى في تعريف النحو وبيان موضوعه وفائدته، والثانية في الأسماء، والثالثة في الأفعال، والرابعة في الجمل، والخامسة في المفردات، وقد ألحق بالحديقة الثانية والثالثة والرابعة خاتمة تتعلق بموضوع الحديقة، ثم وضع عنوانات داخلية في الحدائق

الأربع الأولى، مثل: غزّة، وإيضاح، وتوضيح، وتبصرة، وفائدة، ومسألة، وإكمال، وقاعدة، وتتمّة، وهداية. (ينظر: الحسيني، ١٤٣٣: ٥. اللاهيجاني، ١٤٤١: ١٨-١٩). وقد اعتمد الملا عبدالغفور الطريقة نفسها في الشرح. أسلوب الشارح في شرحه:

١- مزج شرحه بالألفاظ المتن: اتبع الشارح منهج المزج بين ألفاظه وألفاظ الصمدية مباشرة، مثال ذلك: "مسألان) الأولى (تختص كان) ناقصة أو تامة (بجواز حذف نون مضارعها المجزوم) أي: لا المبني المرفوع والمنصوب (بالسكون) لا بالحذف (نحو: لم أك بغيا) أصله: لم أكن، فحذف النون جوازا تخفيفا وذلك الحذف متلبس (بشروط عدم اتصاله بضمير نصب و) عدم اتصاله (بساكن) بعده.. " (الحسيني، ١٤٣٣: ٤٢). وما ورد بين القوسين الكبيرين () من كلام صاحب المتن والباقي من كلام الشارح الذي مزجه بألفاظ الصمدية مباشرة.

٢- إيراد الدلالات وإرجاع الألفاظ إلى أصولها: ذكر الملا عبدالغفور في شرحه دلالة كثير من الألفاظ الواردة في متن الصمدية، وأرجعها إلى الدلالة اللغوية ذاكرا معناها لغة واصطلاحا (ينظر: الحسيني، ١٤٣٣: ١٠، ١١، ٢٢)، أو ما سماه "لغة وعرفا" (الحسيني، ١٤٣٣: ٦، ١١). واستعمل مصطلح "وأصله" (الحسيني، ١٤٣٣: ٦) لهذا الغرض.

٣- ذكر مسائل صرفية: لقد اهتم الشارح بالجانب الصرفي وبنية الكلمات وأصولها، فذكر مسائل تدخل ضمن اختصاص علم الصرف، مثل ما جاء في لفظ (سيما)، "السي نحو المثل وزنا ومعنى.. وأصله لا سيما حذف لا في اللفظ..." (الحسيني، ١٤٣٣: ٦)، وكذلك في كلمة (التوابع) إذ شفعها بشرح صرفي لها (ينظر: الحسيني، ١٤٣٣: ١٠٦)، وذكر مصطلح "الصرفيين" عند تعريفه لـ "الفعل الصحيح" (ينظر: الحسيني، ١٤٣٣: ٢٦).

مصادره في الشرح: إنَّ المُلا عبدالغفور - شأنه شأن العلماء الكُرد - مُطَّلِعٌ على الكتب، و لا سيما التي اعتمدها العلماء الكُرد في تدريسهم في المدارس الدينية التي تسمى "الخُجْرَة" المنتشرة على طول أرض كُردستان وعرضها، لذلك من المؤكد أن الملا عبدالغفور درّس هذه الكتب عند شيوخه ودرّسها لطلابه. وقد اقتبس منها ما يفيد في توثيق مادته العلمية وشرحها. أما طريقة نقله فتنقسم على نوعين:

الأول ذكر المصادر وعناوين الكتب المقتبس منها، من دون ذكر الأجزاء والصفحات، وهو دأب متبع في حينه. وقد ذكر الشارح عناوين عدّة كتب، منها: (مغني اللبيب) (ينظر: الحسيني، ١٤٣٣: ٩٨)، و(التسهيل) (ينظر: الحسيني، ١٤٣٣: ٥٠) ويقصد به كتاب (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) وشرحه لجمال الدين محمد بن عبدالله الطائي الحياتي الأندلسي (ت ٦٧٢هـ-)، و(الإيضاح) (ينظر: الحسيني، ١٤٣٣: ٣٩) ويقصد به كتاب (الإيضاح في شرح المفصل) لأبي عمرو عثمان بن الحاجب النحوي (ت ٦٤٦هـ-)، وكذلك (الفوائد) و(الفوائد الضيائية) (ينظر: الحسيني، ١٤٣٣: ٧٨، ٨٢، ٨٦، ٩١، ٦٢، ٦٨، ٧٤...) ويقصد به كتاب (الفوائد الضيائية على متن الكافية في النحو) لعبدالرحمن الجامي (ت ٨٩٨هـ) الشهير بـ(شرح فلا جامي)، وقد أكثر الشارح في التصريح بالأخذ من هذا الكتاب إذ بلغ ورود عنوانه (١٦) مرة. وكذلك كتاب (الكافية) (ينظر: الحسيني، ١٤٣٣: ١٢٨) ويقصد به (الكافية) لابن الحاجب. و(شرح مختصر المعاني) للتفتازاني (ينظر: الحسيني، ١٤٣٣: ١٧٤)، وهو الكتاب الوحيد الذي ذكر عنوانه واسم مؤلفه. وكذلك كتاب (النتائج) (ينظر: الحسيني، ١٤٣٣: ١٦٦، ١٦٧)

ویقه صد به (نتائج الفكر في النحو) لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي (ت ٥٨١هـ). هذا فضلا عن (الكشاف) (ينظر: الحسيني، ١٤٣٣: ١٨١) و (المفتاح) (ينظر: الحسيني، ١٤٣٣: ١٨١)، وغيرها من الكتب.

والثاني ذكر ألقاب المصنفين من دون ذكر أسمائهم ولا مصنفاتهم التي أخذ منها، مثال ذلك: (سيبويه) (ت ١٨٠هـ) وَرَدَ اسْمُهُ (٨مرات) منها في الصفحات (٥٦، ٨٧، ١٢٣)، و(الفراء) أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ) (٣مرات) (الصفحات: ١٤٧، ١٦٩، ١٨٢)، و(الأخفش) أبو الحسن (ت ٢١٥هـ) (٣مرات) (الصفحات: ٤٦، ٥٣)، و(المازني) أبو عثمان (ت ٢٤٩هـ) ورد اسمه (مرة واحدة) (الصفحة ٦٧)، و(المبرد) أبو العباس (ت ٢٨٥هـ) ورد اسمه (٦مرات)، منها في الصفحات (٦٧، ٨٧، ١٢٦)، وأبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) (مرة واحدة) (الصفحة ٦٥)، وأبو عمرو عثمان بن عمر، ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) (٦مرات) (الصفحات: ٩٥، ٩٨، ١٠٤، ١١٩)، ورضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبازي (ت ٦٨٦هـ) (٤مرات) (منها الصفحات: ٤٤، ٨١، ١٢٥)، وابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) (٥مرات) (منها الصفحات: ٩٧، ١٠١)، ومحمد بن عبدالله، ابن مالك الطائي (ت ٨٧٢هـ) (١٠مرات) منها الصفحات (٤٦، ٥٦، ٦٥، ٨٥، ٩٧، ١١٧، ١٢١)، والسيوطي (ت ٩١١هـ) (٣مرات) (الصفحات: ١٣، ٤٤، ١٧٦). و(البيوتوشي) (ت ١٢١١هـ) (٤مرات) (الصفحات: ١٧٨، ١٨٢، ١٨٥، ١٨٧)، وغيرهم من الشارحين المشهورين كـ(العلامة اللاربي) (ت ٩١٢هـ)، كما في الصفحة: (١٠، ١١) و(عصام الدين الأسفرائيني) (ت ٩٤٣هـ)، منها في الصفحة: (٨، ١٠١)...

أهمية الكتاب:

إنَّ لكتاب (الغفورية شرح الصمدية) للعالم الكُردي الملا عبدالغفور، أهميةً بالغة لأسباب:

أولاً: تأتي أهمية الشرح من أهمية المتن، فكتاب الصمدية كتاب موثوق لدى العلماء وشرَّحه كثيرون، إذ إنَّ عدد شروحه يتجاوز عشرين شرحاً بين مطبوع ومخطوط، وقد استطاع الباحث الحصول على خمسة منها فضلاً عن الشرح محل الدراسة، فما هو بين يدي الباحث عبارة عن الشروح الآتية: شرح "السيد عليخان المدني" (ت ١١٢٠هـ) بعنوان: (الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية)، وشرح "الشيخ جمال الدين أحمد بن محمد اللاهيجاني" (من أعلام القرن الحادي عشر الهجري) وعنوانه (الفرائد الشمسية في شرح الفوائد الصمدية)، وشرح "العلامة الشيخ عبدالكريم محمد المدرس" (ت ٢٠٠٥م) ألفه سنة (١٣٤٤هـ - ١٩٢٥م) وعنوانه (البركات الأحذية في شرح الصمدية)، وشرح "صادق مهدي الحسيني" وعنوانه (شرح الصمدية) وهو مطبوع في سنة (١٣٨٥هـ)، وشرح "الشيخ محمد علي المدرس الأفغاني" (ألفه سنة ١٣٨٧هـ) وعنوانه (الكلام المفيد للمدرس والمستفيد في شرح الصمدية)، وشرَّحها هذا. وكان هذا الكتاب (الفوائد الصمدية) كتاباً منهجياً مقرَّراً تدريسه في المدارس الدينية منذ أكثر من قرنين، إذًا فالعالم عبدالغفور من ضمن العلماء الذين شرحوا كتاب الصمدية، وقد تبين من شرحه أن له باعاً طويلاً في درس النحو. وشرَّحه إن لم يكن الأول فهو الثاني من بين شروح العلماء الكُرذ لكتاب الصمدية.

ثانياً: إنَّ متن الكتاب متنٌ موجزٌ مختصر، وبما أن الطلبة الكُرذ في المدارس الدينية (الحُجزة) بحاجة إلى شرحه وبيان محتواه، فإنَّ شرح الملا عبدالغفور غُدَّ مادةً منهجيةً لهؤلاء الطلاب، ولا سيما أنَّ شارحيه الكُرذ هما الملا عبدالغفور والشيخ عبدالكريم المدرس الذي ألف شرحه عام (١٩٢٥م)، ما يدلُّ على أن كلا العالمين ألفا شرحيهما في

فترتین متزامنتین تقریباً، لکن الشیخ المدرس کتبه فی قریه (نیرکسجار) غربی مدینه حلبجه (ینظر: المدرس، ۱۳۹۱: ۱۰)، أما الملا عبدالغفور فقد أَلفه فیما یبدو فی مدرسته الخاصة فی مدینه السلیمانیه/ إقليم کُردستان العراق. النحو فی (الغفوریه شرح الصمدیه):

إنّ متن الكتاب (أی: الصمدیه) یندرج ضمن ماده علم النحو، والشارح - ایضا - أدلی بدلوه فی هذا المضمار وجاء بشرح وافر للمتن شقّعه بتوضیحات نحویه تُعدّ ماده غزیره لمن یرید دراستها.

وأهم ما یمکن استقراؤه فی الشرح وعدّه معالم دراسة نحویه، یمکن فیما یأتی:

۱- التعریفات: أحيانا عني الشارح بتعریفات نحویه فی بداية الموضوعات، فعزّف الموضوع تعریفا مختصرا، مثال ذلك: تعریف الكلمة (ینظر: الحسینی، ۱۴۳۳: ۱۱)، والتحصیض (ینظر: الحسینی، ۱۴۳۳: ۱۸۷)، والعرض (ینظر: الحسینی، ۱۴۳۳: ۱۸۷)، و(کیف) (ینظر: الحسینی، ۱۴۳۳: ۱۸۴).. وغيرها.

۲- الشواهد: إن المصنوع بالشواهد أو ما سماه السیوطی (ت ۹۱۱هـ) السماع، هو "ما ثبت فی کلام من یوثق بفصاحته، فشمّل کلام الله تعالی وهو القرآن، وکلام نبیه صلی الله علیه و سلم، وکلام العرب، قبل بعثته و فی زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة.."، (السیوطی، د.ت: ۴۸)، وقد عني الشارح کثیرا بالشواهد فی شرحه، والشواهد عنده أنواع:

أولاً: القرآن الکریم: أكثرُ المُلّا عبدالغفور من الاستشهاد بالآیات القرآنیة، فبلغ عدد الآیات الواردة فی الشرح أكثر من (۲۵ آیه). (ینظر: الحسینی، ۱۴۳۳: ۵۳، ۶۴، ۷۶، ۸۴، ۱۱۴، ۱۳۹...).

ثانیا: القراءات القرآنیة: وقد استشهد الشارح أحيانا بالقراءات القرآنیة، مثل ما ورد فی الصفحات (۴۷، ۴۸، ۱۳۶، ۱۷۹).

ثالثا: الأحادیث النبویة: ذکر الشارح أحادیث نبویة، لکن بصورة قليلة، مثاله ما ورد فی الصفحتین: (۱۷۲، ۱۷۳).

رابعا: الأبیات الشعریة: استشهد الشارح بالأبیات الشعریة، فبلغ مجموع ما ورد منها فی الشرح أكثر من (۱۰ أبیات)، (الحسینی، ۱۴۳۳: ۴۸، ۶۳، ۷۰، ۸۴، ۱۰۱، ۱۶۲...).

۳- الآراء والاختلافات النحویة:

ذکر الملا عبدالغفور آراء العلماء النحویین من المدرستین البصریة و الکوفیة و ناقشها أحيانا، فاستشهد بآراء العلماء الذین ذکرناهم فی فقرة (مصادره فی الشرح)، فذکر اختلافات نحویة مثل ما جاء فی الصفحات: (۶۵، ۶۷، ۸۵، ۸۷، ۱۰۸، ۱۱۱، ۱۲۱، ۱۴۳...)، فیقول - علی سبیل المثال لا الحصر - بعد ذکر الآراء فی موضوع العطف علی الضمیر المجرور "فإنه جائز بالاتفاق" (الحسینی، ۱۴۳۳: ۱۱۱).

۴- شخصیة الشارح و ترجیحاته النحویة: إن شخصیة الملا عبدالغفور العلمیة ظاهرة فی کتابه، فقد ذكّر بعد کثیر من الآراء النحویة عبارات یرجح بها رأیا علی آخر و یصوّب و ینتقد و یضعف. فقد وردت فی شرحه ألفاظ الترجیح (۱۳ مرة)، مثل ما ورد من هذه المصطلحات فی الصفحات المقابلة لها: (وهذا أولى: ۹۸، ۱۴۷)، (وهو أوفى بالمراد: ۱۶۱)، (لکان أو ضح: ۱۵۳)، (أقیس: ۴۶، ۱۸۲)، (لقد أحسن: ۴۴)، (یجوز: ۹۵)، (وهو ضعيف: ۹۹)، (لضعفها: ۴۹)، (كلاهما ضعيف: ۱۳)، (لیس بصحيح: ۱۸۵)، (غلط مخالف للعربية: ۱۸۳).

۵- موقف الشارح من المصنف: إنَّ الشارح يسير على ما سار عليه الشيخ العاملي صاحب متن الصمدية، فرأى رأيه ونحا نحوه، بل أحيانا يشيد برأي المصنف، مثل ما جاء في موضوع الأحرف المشبهة بالفعل، إذ أشاد برأي المصنف بالتعبير عن هذه الأحرف بصيغة (الأحرف) دون (الحروف)، فيقول: "لقد أحسن في تعبيرها {التعبير عنها} بالأحرف، التي هي جمع قلة، دون (الحروف) التي هي جمع كثرة، كما وقع لكثير" (الحسيني، ١٤٣٣: ٤٤). لكنَّ هذا لا يعني أنَّ الملا عبدالغفور يتفق مع كل ما ورد في الصمدية، فنراه في موضعين في الشرح ينتقد صاحب الصمدية، يصحح له في الموضوع الأول ما نراه خطأ غير عمد، وهو أن المصنف عدَّ النواسخ خمسة أنواع، وصحَّح له الملا عبدالغفور بأنها ستة، "بل ستة، هذه وأفعال القلوب" (الحسيني، ١٤٣٣: ٤٠)، وفي الموضوع الثاني وهو موضوع تعريف الجملة، عرَّف المصنَّف الجُمْلَةَ بقوله: "فإنَّ بدأتْ بِاسْمٍ فَاسْمِيَّةٌ نحو: زيد قائم، وأنَّ تُصَوِّمُوا حَيِّزٌ لَكُمْ، وأنَّ زيدا قائمٌ إذ لا عبرة بالحرف"، يقول الشارح: "لو قال فإنَّ قدَّمَ المسند إليه تقدِّما أصليا على المسند، فاسميَّة، أو بالعكس ففعليَّة؛ لكان أوضح، ومغنيا عن قوله: ولا عبرة.. إلخ، لدفع التوهم..." (الحسيني، ٢٠١٢: ١٥٣). وما عدا هذين الموضوعين فيبدو أن الشارح يتفق مع المصنف من دون أي اعتراض على آرائه.

المبحث الثاني:

التعليل النحوي في (الغفورية شرح الصمدية)

المطلب الأول: التعليل النحوي:

أولاً: مفهوم التعليل: لغة واصطلاحاً:

التعليل (تفعيل) من الفعل (علل)، والعلة لغة: هي المرض، وصاحبها معتل، علَّ يَعْلُ واعتلَّ أي مَرِضَ فهو غليلٌ، والغليل: المريض، وأعلَّه الله ولا أعلَّك الله أي لا أصابك بعلَّة.. وهذا علَّةٌ لهذا أي سبب. (ينظر: الفراهيدي، ١٤٢٦: ٦٧٠. ابن منظور، ٢٠٠٦: ٤٥٠/١٩). إذًا، العلة هي: السبب، ومدار بحثنا على هذا المعنى.

أما التعليل اصطلاحاً:

ففي عمومها بيان علَّة الشيء وسببه، ويطلق على ما يستدل فيه من العلة على المعلول كما يرى أبو البقاء الكفوي (ينظر: الكبير، د.ت: ٦٣)،، والتعليل في النحو: تفسير اقتراضي يبيِّن علَّة الإعراب أو البناء على الإطلاق وعلى الخصوص وفق أصوله العامة. (ينظر: خميس، ٢٠٠٠: ٢٩). وعرَّف بأنه إيجاد "تفسير ظاهرة من الظواهر اللغوية، وتوضيح الأسباب التي أدت إلى وجودها". (ينظر: الأنصاري، ١٤٣٥: ٢٧) وهذا، الذي سماه ابن جني، الأصل، يأخذ بيدك إلى ما وراء ما نطق به العرب "فتستضيء به وتستمدُّ التنبه على الأسباب المطلوبة منه". (ابن جني، د.ت: ٥٤-٥٣/١). وعرَّف بأنه "سبيل من سبل المعرفة، إن لم نقل طريقها الوحيد، وحبلها الوطيد الذي يتعلق به كل من سعى في البحث والتقصي، فإذا أردت معرفة ظاهرة ما فإنك تبحث عن أسبابها وعللها". (المبروك، ٢٠١٧: ٢).

فالعللُ هي "مجموعة من الضوابط يستنبطها النحوي، أو يفترضها بقصد تفهيم ما يمكن أن نسميه اليوم نظام اللغة وتناسق عناصرها، كل ذلك بغض النظر عن كون ما يهتدي إليه النحوي منها هو ما يقصده الناطقون باللغة على السجية

والطبع أم لا، والمهم أنه أمر محتَمَل، لا يمكن رفضه إلا إذا غُوِّض بما هو أليق منه" (محسن، ٢٠١١: مقال)، فالعلة النحوية إنما هي تقديم التفسيرات للظواهر اللغوية، ثم النفاذ إلى ما وراء تلك الظواهر مع شرح الأسباب التي صيرتها على ما هي عليه، ويمتد الأمر في أكثر الأحيان إلى الغوص في الحقائق اللغوية (ينظر: الحلواني، د.ت: ١٠٨). والتعليل عند النحاة تعني النظر في مختلف الأحكام النحوية، وما يروونه من الأسباب الداعية لتلك الأحكام، وهو أمر لا بد منه في كل قياس، ومن هذا المنطلق يمثل التعليل أو العلة الركن الرابع من أركان القياس بدليل قول السيوطي "للقياس أربعة أركان: أصل وهو المقيس عليه، وفرع وهو المقيس، وحكم، وعلة جامعة" (السيوطي، د.ت: ٩٦. وينظر: حسين، ٢٠١٨: ١٠٠).

أما الباحث فَيَصِلُ إلى نتيجة أنَّ التعليل النحوي، عبارة عن عملية عقلية ذهنية، من داخل اللغة وإليها قائمة على أسس و ضوابط، تبحث عن أسباب ظاهرة نحوية، تستند إلى الخبرة اللغوية والقدرة العقلية في الاستنباط، وتهدف إلى توثيق الحكم النحوي.

ثانيا: مراحل التعليل في النحو العربي:

إن النحويين القدماء وبعد أن استفزوا كلام العرب، مما وقع في أيديهم، استنبطوا منه قواعد النحو العربي وبتوا عليه هيكلًا بنائيًا تكامل مع مرور الزمن حتى أصبح صرحًا شامخًا يفخر به الباحثون لكون هذا البناء دليلًا على التقدم العقلي والفكري لدى العلماء المسلمين في القرون الهجرية الأولى. ولعلَّ أول مظهر لبناء ذلك الصرح أو ما يعرف علميًا تلك النظرية، هو التعليل، إذ أنشأ التعليل النحوي إحساسًا فنيًا برفض بعض الأنماط التركيبية قبل أن يصبح اصطلاحًا علميًا يعلل ذلك الرفض (ينظر: خميس، ٢٠٠٠: ٣٦)، فولدت العلة النحوية نتيجة الثورة العقلية للمجتمع الإسلامي الذي بدأ في النهوض وتكوين شخصيته المستقلة والمتطورة (ينظر: المقابلة، ٢٠١٥: ١٥)، فبعد نشوء التعليل نشأ الاجتهاد فيه، إذ جاء التعليل اجتهادًا من النحوي يدل على قدرته على الاستنباط والتأويل، فالتعليل فيه اجتهاد وبذلك اختلفت وجهات النظر فيه. (ينظر: خميس، ٢٠٠٠: ٤٠). وبهذا نستدل أنَّ نشأة التعليل النحوي كانت متزامنة مع نشأة النحو، فعملية بناء النحو ونشأته رافقتها العلة التي يفسر النحاة الظواهر اللغوية والنحوية بها، ويردون بها على تساؤلات الدارسين للغة نصوصها والمعنيين بأمرها (ينظر: حسين، ٢٠١٨: ١٠٠)، ثم توالى الجهود في التعليل النحوي، فبدأ الخليل (ت ١٧٩هـ) يعلل، وكانت تعليلاته تتصف بقربها من روح اللغة، أما تلميذه سيبويه فكان منهجه في التعليل هو التناظر ومراعاة سياق الحال وكثرة الاستعمال والمعنى، ثم أخذ الاهتمام بالعلة يزداد مع تقدم الزمن، فبعد أن كان التعليل عند أوائل النحويين يعقب الحكم النحوي لتقريره وإثباته، باتت العلة عند نحويي القرن الثالث رديفة الحكم النحوي لا تفارقه في حال، وكان ذلك واضحًا عند المبرد (ت ٢٨٥هـ) إذ نزع إلى إقامة معايير ثابتة عللها الربط العقلي بين الأحكام النحوية والتصور النظري لها، فربط بين النظرية النحوية والحكم النحوي بالعلل العقلية المناسبة من وجهة نظره، لأنه شديد الاهتمام بها، وكانت له فيها يد طويلة وحظ موفور وكان فيها من المجتهدين، وظهر عنده مفهوم "المضارعة" أي "الشبه" كتعليل نحوي. (ينظر: المبارك، ١٣٨٥: ٦٧-٦٨. خميس، ٢٠٠٠: ٤٢-٤٥). فإلى نهاية القرن الثالث الهجري وجدت العلة على ألسنة النحاة مستمدة من روح اللغة، معتمدة على كثرة الشواهد من حيث الدليل والبرهان، وعلى الفطرة والحس

من حيث طبيعتها، فلم يبلغ هذا القرن نهايته حتى كانت علل النحو موضوعا ذا قيمة، ترمقه أنظار النحاة، ويكتبون فيه ويتخذون منه وسيلة امتحان واختبار. (ينظر: المبارك، ١٣٨٥: ٦٩، ٧١).

وفي القرن الرابع الهجري، ظهرت كتب تعنى بالتعليل، لكن لم يصل إلينا إلا القليل، منها: كتاب الإيضاح في علل النحو للزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، إذ لا تكاد تمر باب من أبواب النحو التي استعرضها الزجاجي إلا تجده يبحث ويعلل في أسباب الرفع أو علة النصب أو البناء أو الإعراب وغيرها. ويعد الكتاب وثيقة هامة في علل النحو وبيان جوهرها. (ينظر: المبارك، ١٩٨٢: ١٠٣، مزوز، ١٤٣٢: ١٣٠). أما العلة عند ابن جني (ت ٣٩٢هـ) ولا سيما في كتابه (الخصائص)، فقد أخذت مسارا مختلفا تميز بالتنوع والعمق، والبعد في الهدف والتصنيف، وكان ينتزع شرح عله وبيان مسائلها نزعات فلسفية حينما وفقهية أحيانا أخرى، وذلك بحسب ما يتطلبه الموقف اللغوي من حجة وأدلة، مبينا أن علل النحاة تحتكم إلى الطبع، وتسائر الحس والنفس، فهو يضع ما يشبه قانون العلة النحوية، فجعل من نظام العلل ما يشبه تخطيطا هندسيا، بحيث يكون فحص العلة أمرا صعب المنال، وعلى النحوي أن يتتبع دقائق المسألة ويقلبها على أطرافها.. (ينظر: مزوز، ١٤٣٢: ١٣٣ — ١٣٤). وأهم ما يميز هذه الفترة في تأريخ التعليل النحوي هو ظهور محاولات تنظيرية في التعليل، كمحاولتي الزجاجي وابن جني هاتين اللتين ذكرناهما، وبرز المنهج التعليلي في صياغة النحو، وبرز اتجاه معارض للإسراف في استعمال العلل النحوية. (ينظر: خميس، ٢٠٠٠: ٧٨—٨١). أعقبها مرحلة المراجعة والاستقرار، التي تميزت بظهور اتجاهين متغايرين للتعليل: أحدهما نزع إلى جمع ما يستطيع من العلل، والترجيح بينها في مطولات نحوية عامة كشرح المفصل لابن يعيش، وشرح الكافية للرضي الاسترأبادي، وهمع الهوامع للسيوطي، والثاني نزع إلى اختيار علة مناسبة أو أكثر والسكوت عن العلل الأخرى كما في المختصرات ككافية ابن الحاجب و قطر الندى لابن هشام، واستمر هذا الوضع فيما يخص التعليل بين مد وجزر بين النحويين، لكن بقي للتعليل سلطانه وحكمه على الأحكام النحوية، بل أدى الأمر إلى جعل التعليل نوعا من رياضة العقل وتمرينا واختبارا له. وصولا إلى العصر الحديث حيث نرى كثيرا من الباحثين المعاصرين قد ضربوا التعليل عرض الحائط، منهم: الدكتور مهدي المخزومي الذي صرح بأنه ألف كتابا ألغى فيه من جملة ما ألغاه ما عدّه "اعتبارات عقلية لا صلة لها بالدرس النحوي" وأبطل فيه "جميع التعليلات التي لا تستند إلى استعمال". (المخزومي، ١٩٨٦: ١٥). لكن مع ظهور النظريات اللغوية الحديثة فقد عاد الاهتمام بالتعليل مرة أخرى، لكن بمصطلح آخر هو "التفسير"، ربما آخر تلك النظريات النظرية التوليدية التحويلية عند العالم اللغوي نعوم جومسكي، فينطلق "المنهج التفسيري" من هذه النظرية هادفا إلى إقامة نظام من التعليلات على شكل مجموعة من النظريات والمبادئ "تفسر" انتظام الظاهرة اللغوية نحويا و صرفيا ومعجميا وصوتيا. (ينظر: خميس ٢٠٠٠: ٢٣١. المالكي، ١٤٢٣: ١٧١-١٧٢).

ثالثا: أهمية التعليل النحوي:

إنّ للتعليل أهميته في دراسة اللغة قديما وحديثا، نستطيع بصورة عامة تلخيصها فيما يأتي:

١- إنّ طبيعة النحو الاجتهادية هي التي أدت إلى ظهور ظاهرة التعليل، فقد كان النحو العربي قائما في تشكّله على ركيزتين أساسيتين: "الوصف ثم التفسير. وقد تمثّل الوصف بتجريد قواعد من استقراء نصوص الاحتجاج المقبولة.

أما التفسير فهو اجتهاد من النحوي في تعليل القاعدة المستخلصة من الوصف يفسرها وفق مؤثرات مختلفة، منها قدرته العقلية وثقافته ومذهبه الديني، وخبرته اللغوية.. فالنحو العربي متساوق في خطين: خط الثبات، ويمثله الوصف، وخط التغير ويمثله التعليل". (خميس، ٢٠٠٠: ٩٩).

إذًا، إنَّ التعليل عملية عقلية مستمدة من واقع اللغة، ودعت إليه نزعة البحث عن أسباب الأشياء وبواعثها، مفسرا الظاهرة النحوية تفسيرا قريبا من واقعها، فهو حينئذ جزء من تلك الظاهرة، وهو جزء من النظام النحوي للغة، والعلّة التي أخذت بها هذه التعليلات النحوية علل وصفية. (ينظر: حسين، ١٤٣٥: ٢٨٥).

٢— إنَّ التعليلات النحوية قائمة على نوعين من العلل: نوع مطرد في كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم، ونوع يُظهِرُ حكمتهم ويكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم. (ينظر: السيوطي، د.ت: ١١٥). والأكثر المطرد من العلل هو النوع الأول.

٣- إنَّ فائدة التعليل و الإتيان بالعلّة هي "العلم بأن الحكم في غاية الوثاقّة". (الشاوي، ١٤١١: ٦٩)، والعناية والاهتمام بتقرير حكم نحوي وتثبيتته وبيان سره ومدى موافقته لطبيعة اللغة العربية، أي بيان الغاية من التعليل وهي فهم كلام العرب.

المطلب الثاني:

مظاهر التعليل النحوي في (الغفورية شرح الصمدية):

لقد ذكر الملا عبدالغفور الحسيني الكُردي في شرحه الصمدية تعليلات نحوية ما يدل على تمكنه من علم النحو وبسط يده فيه، و نحن بدورنا ندرس هذه التعليلات و نوثقها ونقارنها بأراء العلماء النحويين، ثم نبين مدى توافقها مع ما ذكره المحققون النحويون بهذا الشأن، وتسمية كل علة باسمها الذي عَنَوْنَ لها العلماء السابقون، وتعريف كل علة على حدة. ومن هذه التعليلات:

١- التعليل لعدم جواز وقوع المفعول الثاني من باب (علم) نائب فاعل:

يقول الشيخ العاملي في متن كتاب الصمدية: إنَّ نائب الفاعل "هو المفعول القائم مقامه" يردف الحسيني في شرحه: "بأن يكون مسندا إليه ومعربا بإعرابه.. ولما فرغ من تعريفه وبيان أي فعل يسند إليه أراد أن يبيّن أي مفعول يقع نائبا عن الفاعل فقال (ولا يقع ثاني) من مفعولي (باب علمت) موقع نائب الفاعل، لكونه مسندا إلى المفعول الأول إسنادا تاما، فلو أسند الفعل إليه لزم كونه مسندا ومسندا إليه في آن واحد بإسناد تام" (الحسيني، ١٤٣٣: ٣٤)، هنا يبيّن الحسيني أن المفعول الثاني من أفعال باب (علمت) - والمقصود بها: الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، فتتصّبها مفعولين، أي: كل فعل متعد إلى مفعولين مثل: علمتُ زيدا ناجحا — لا يقع نائب فاعل، فلا يقال: غلم ناجح زيدا، والتعليل النحوي للحسيني بهذا الصدد هو أن المفعول الثاني مسند إسنادا تاما إلى المفعول الأول، إذ أصله هو المبتدأ والخبر: زيد ناجح، فلو جُعِلَ منه نائب فاعل فهذا يعني أنه يقع موقع المسند إليه أي الفاعل الذي ناب عنه نائبه، وبذلك يصبح هذا المفعول الثاني مسندا ومسندا إليه في آن واحد، وهذا غير وارد في اللغة أي: كون اللفظ مسندا ومسندا إليه

في وقت واحد. وقد ذكر العلة مختصراً جداً (عبدالرحمن الجامي) في شرحه على كافيّة ابن الحاجب. (ينظر: الجامي، ١٤٣٠: ١٧٧/١).

فهنا نرى أنّ الحسيني علّل بعلّة (الفرق)، وهي علة نستطيع تعريفها بأنها تعني منافاة شيئين لاختصاص كل منهما بحالة منافية للآخر، وعدم اجتماعهما لما بينهما من المنافاة. (ينظر: الفاسي، ١٤٢١: ٨٦١).

٢- التعليل لعدم جواز وقوع (المفعول له) و(معه) نائب فاعل:

يستمر الشيخ العاملي في المتن في ذكر ما لا يكون نائب فاعل، وهو المفعول له والمفعول معه، شرّح الملا عبدالغفور المتن قائلاً: "(ولا) يقع (مفعول له) بدون اللام، (ولا مفعول معه) موقع الفاعل، أما الأول فلأنّ النصب مستمر بالعلّية وعند زواله يفوت الإشعار. وأما الثاني فلأنّ إقامته مع الواو التي أصلها العطف الدالّ على الانفصال يُنافي الفاعل الذي كالجُزء و بدونها لم يُعلم أنه مفعول معه". (الحسيني، ١٤٣٣: ٣٥). هنا يشير الملا عبدالغفور إلى أن النصب في المفعول له الذي لا لام فيه، وهو المفعول المنصوب مثل: قام زيد احتراماً، علامة على العلّية أي السببية في الفعل، فعلة قيام زيد هي (احتراماً)، وهذه السببية تظهر بسبب وجود حالة النصب في المفعول له الذي لا لام فيه، وإذا وقع هذا المفعول له موقع نائب الفاعل كما لو قيل: ضُربَ تديبُ زيد - ونائب الفاعل مرفوع -، فيزول النصب، وبزوال النصب يزول الإشعار بالسببية والعلّية، لأنّ الرفع لا يدل على ذلك.

فالعلة هنا علة (زوال الإشعار)، وهذه العلة أخذناها من علة (زوال المعنى) الواردة عند (الوراق) **مرات عديدة، منها "...لم يُجز في (كأنّ) وأختبها لزوال المعنى" (الوراق، ١٤٢٠: ٢٤١)، و "إذا زال المعنى بطل عملها" (الوراق، ١٤٢٠: ٢٥٧). و علّل زيادة (ما) من بين سائر الحروف قائلاً: "إذا كانت زائدة، فحسن إلغاؤها من بين سائر الحروف، لكثرة تصرفها و زوال معناها" (الوراق، ١٤٢٠: ٢١٩). إذًا، نستطيع تعريف علتنا المقصودة بأنها: عبارة عن وجود ظاهرة في لفظ ما، يعطي هذا الوجود اللفظ حكماً نحويًا، فإذا زال هذا الوجود جُرد اللفظ من هذا الحكم.

أما ما يخص المفعول معه الذي لا يجوز أن ينوب مناب الفاعل، فالتعليل النحوي له - برأي الشارح - أن المفعول معه، وهو الاسم التالي واوا تجعله بنفسها في المعنى كمجرور (مع) مثل: سرت والتيل (ينظر: ابن مالك، ١٤١٠: ٢٤٧/٢)، لا يمكن أن يكون نائب الفاعل، وهذا لا يخرج عن حالتين الأولى: عدم جواز أن يكون المفعول معه مع الواو نائب فاعل، مثل: ثرك وفصيلها، من الجملة الأصلية: ترك زيد الناقة وفصيلها، لأن الواو أصلها للعطف، والعطف يدل على انفصال ما بعد الواو عمّا قبلها، فلو جعل مع الواو نائب فاعل فيدل على انفصال الفعل مع نائبه بسبب الواو، مع أن الفعل مسند إليه ونائبه مسند، والواو يمنع الإسناد، وهذا الفصل بينهما ينافي الفاعل ونائبه اللذين كالجُزء الواحد مع الفعل. و الثانية: أن يجعل المفعول معه نائب فاعل لكن من دون الواو، فإذا حذف الواو من المفعول معه، أو بعبارة الملا عبدالغفور (وبدونها)، فلم يُعلم أنه مفعول معه، فحذف الواو يغيّر ماهية المفعول معه، (ينظر: الجامي، ١٤٣٠: ١٧٨/١ الهامش)، وهذا أيضًا لا يجوز.

فتبين لنا أن العلة الجارية هنا أيضًا علة زوال الإشعار، أي زوال الإشعار بالمفعول معه.

وقد ذكر الرضي المسألتيين في كتابه (ينظر: الاسترابطي، ١٣٩٨: ٢١٩/١).

٣- التعلیل لنکاره اسم لا النافیة للجنس:

یشترط الشیخ العاملي في اسم لا النافیة للجنس، أن يكون نكرة، ویشرح السمل عبدالغفور ما قاله الشیخ العاملي ویعلل بقوله: "أي: یشترط لعمل لا عمل إن، نكاره اسمها، لأنها لنفي الجنس، وهو یقتضي التعدد والتكثیر، وذا مُنتف في المعرفة" (الحسینی، ١٤٣٣: ٥٠)، ویقصد الشارح أن (لا) النافیة للجنس، تعمل عمل إن وهو النصب في الاسم والرفع في الخبر، بشرط أن يكون اسمها نكرة، أما علّة ذلك فتعود إلى كون (لا) لنفي الجنس، كما یقول سیبویه (ت ١٨٠هـ): إن (لا) "لا تعمل إلا في نكرة.. لأنك لا تذكر بعد لا إذا كانت عاملة شیئا بعینه.. فـ(لا) لا تعمل إلا في نكرة من قبل أنها جواب، فیما زعم الخلیل رحمه الله في قولك: هل من عبد أو جارية؟ فصار الجواب نكرة كما أنه لا یقع في هذه المسألة إلا نكرة" (سیبویه، ١٤١١: ٢٧٤/٢-٢٧٥). فـ(لا رجل في الدار) جواب (هل من رجل في الدار؟)، ولما كان (لا رجل في الدار) نفيًا عامًا كانت المسألة عنه مسألة عامة، ولا یتحقق لها العموم إلا بإدخال (من)، فالذي یوجب عموم المسألة دخول هذا الحرف لأنه لا یدخل إلا على واحد منكور في معنى الجنس، ولا یدخل على معروف، لا تقول: هل من عبد الله في الدار؟ وهل من أخيك؟ (ینظر: السیرافي، ١٤٢٩: ١٤/٣).

فسیبویه یرى أن لا النافیة للجنس، لا تعمل إلا في نكرة، لأنه لو كان اسمها معرفة لكان محددًا، وبذلك تخرج عن دلالتها في استغراق الجنس المعین کلّه (ینظر: نهر، ٢٠١٤: ٤٣/٥). فدلالة الجنس كما یقول الشارح یقتضي التعدد والتكثیر، وهو ما عبّر عنه السیرافي بقوله (عموم المسألة)، وهذا الاقتضاء والدلالة على التعدد والتكثیر لا یوجد في المعرفة ومنتف فیها، یقول الرضي: "كونها لنفي الجنس لم یمكن حصوله فیها مع دخولها على المعرفة". (الاستراباذي، ١٣٩٨: ١٦٠/٢).

ویقول الشارح معلقًا على قول الشیخ العاملي في شروط عمل لا النافیة للجنس أن یباشرها اسمها: "أي: مباشرة الاسم لـ(لا)، أي عدم الفصل بینهما" (الحسینی، ١٤٣٣: ٥٠)، وبفقد الشرطین، أي كون الاسم نكرة ومفصولًا عنها، تهمل (لا)، "أما في المعرفة فلا تمناع أثر لا النافیة للجنس فیها، وأما في المفصول فلیضعفها عن العَمَل" (الحسینی، ١٤٣٣: ٥٠)، یعلل الشارح إهمال لا عن العمل بأن المعرفة تنافي استغراق الجنس، فلا یكون بینهما تعلق معنوي فیخرج عن وضعها فلا تعمل (ینظر: الجامي، ١٤٣٠: ٤٢٢/١ الهامش)، وأن (لا) عامل ضعیف في العمل، وبفصلها عن اسمها لا تستطیع العمل فیها. لأن الأصل في عمل (لا) هو كونها عاملة لمشابهتها (إن)، ووجه المشابهة أن (إن) للمبالغة في الإثبات، إذ معناها التحقیق لا غیر، و (لا) للمبالغة في النفي لأنها لنفي الجنس، فلما توغلنا في الطرفين: النفي والإثبات، تشابهتا، فأعملت عملها، "وهم یحملون الشيء على ضده، كما یحملونه على نظيره" (الأنباري، ١٣٨٠: ٣٦٧/١)، لكن عملها مع هذه المشابهة ضعیف لوجهین:

أحدهما: أن أصلها التي هي (إن) إنما تعمل لمشابهة الفعل، لا بالأصالة، فهي مشبهة بالمشبهة. وفكرة التشبيه بالمشبه في العمل فكرة ذكية جدا تدل على أن النحاة أحاطوا أحكامهم بسیاج من العلل المفسرة لها یجعلها في غاية الوثاقه.. فـ(لا) النافیة للجنس مشبهة بـ(إن)، و(إن) - بعد الاختصاص - مشبهة بالفعل، لأنها ثلاثية مبنية تعمل عمل معناها من الأفعال. والشرط الأساسي في المشابهة في العمل الاتفاق فیها، لهذا یجوز قیاس النقیض على النقیض،

لتحقق شرط المشابهة بينهما في العمل كما في تشبيهه (لا) النافية للجنس بـ(إن) المؤكدة وهما نقيضان في المعنى. (ينظر: خميس، ٢٠٠٠: ١٥٣-١٥٤).

والثاني: أنَّ الظاهر أنَّ بين (إن) و (لا) تنافيا وتناقضا، لا مشابهة ومقاربة. والنقيض قد يجري مجرى نقيضه كما يجري مجرى نظيره، فـ(لا) تعمل لمشابهة (إن)، و(إن) تعمل لمشابهة الفعل، و(لا) تعمل لمشابهة الحرف التي تعمل بالمشابهة، وعند وجود الفاصل تضاعف عن ضعفها فرجع الاسم إلى أصله الذي هو الرفع. (ينظر: ابن عصفور، ١٤١٩: ٤٠٧/٢. الاسترأبادي، ١٣٩٨: ١٦٠/٢. الجامي، ١٤٣٠: ٤٢٢/١ الهامش).

فنعتبر في تعليل الملا عبدالغفور على علتين:

العلة الأولى: علة فرق في عدم إعمال لا في المعرفة، لما بين (لا) التي للجنس من جهة والمعرفة من جهة أخرى من تنافر ومنافاة.

العلة الثانية: ضعف العمل، وذلك لأن (لا) تشبه (إن) في العمل، و(إن) تشبه الأفعال في عملها، وبذلك تكون النتيجة أنَّ (لا) شبيهة بشبيهة الأفعال، فهي أضعف عملا من شبيهتها التي هي عامل فرعي: الحرف، وهذه الحروف فروع من تلك الأفعال المشبهة بها، وهي: عامل أصلي: الفعل. فإذا كانت الفروع تلزم طريقة واحدة، فلا تتصرف تصرف الأصول، كما قال ابن الخشاب (ينظر: الخشاب، د.ت: ١٦٩)، فما بالك بفرع الفروع؟ والأصل في العلة التي بسببها تعمل لا النصب هو (علة نقيض)، حملا على نقيضها (إن) كما بيئنا. (ينظر: السيوطي، د.ت: ١١٦). و(علة النقيض)، أو (الحمل على النقيض) علة وردت عن العرب إذ يحملون النقيض على نقيضه، أي إكساب النقيضين حكما واحدا (ينظر: الخيكاني، ١٤٢٥: ١٩٣) فهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره. (ينظر: الأنباري، ١٣٨٠: ٣٦٧/١).

٤- التعليل لعدم إضافة المضمرة:

يقول الشيخ العاملي في باب المضاف إليه: "تمتنع إضافة المضمرة، وأسماء الإشارة، وأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، والموصولات..". (الحسيني، ١٤٣٣: ٧٠)، أما الشارح فيعلل ما ذكره العاملي من ممانعة إضافة هذه المذكورات قائلا: "أما في المضمرة وأسماء الإشارة وأكثر الموصولات فلأنها معارف، وإضافتها تؤدي إلى تحصيل الحاصل، أو طلب الأدنى مع حصول الأعلى". (الحسيني، ١٤٣٣: ٧٠). ويقصد الشارح أن الغرض من الإضافة التعريف، وهذه الأسماء: المضمرة وأسماء الإشارة والموصولات معارف، وإضافتها تكون معرفة مرة أخرى، وهذا تحصيل الحاصل، وطلب شيء أقل وأدنى مع أن الأكثر والأعلى - وهو المعرفة - قد حصل وحدث، فحصل هذا الغرض قبل الإضافة فلا حاجة والحال هذه إلى الإضافة، أي: إن هذه الأسماء لا يعرض لها ما يحوج إلى إضافتها، يعني: لا تحتاج إلى الإضافة؛ لأن الذي يحتاج أو يفتقر إلى إضافته إلى ما بعده هو الذي لا يتم معناه بالمضاف، حينئذ يلزم أن يُضاف إلى ما بعده من أجل أن يكشف المعنى الذي دلَّ عليه المضاف.. وهذه الأسماء لكونها لم تحتج إلى ما يكشف معناها، بل معناها ظاهر بنفسها حينئذ لم تُضف إلى ما بعدها، هذا فضلا عن شبهها بالحرف والحرف لا يضاف (ينظر: الأشموني، د.ت: ٣٧٧/٢. والحازمي، د.ت: ٧٣).

وهذا التعليل الذي ذكره الشارح يندرج ضمن ما سماه المحققون علة الاستغناء، ويمكن تعريفها بـ: الاستغناء عن شيء بسبب وجوده وقيام شيء آخر مقامه، وهي علة واردة في كثير من التعليقات النحوية، ذكرها سيبويه في أكثر من موضع في كتابه واستعملها، مثل قوله "لأن من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء" (سيبويه، ١٤١١: ١٥٨/٣) وقد يسميها علة (الاكتفاء) (الحديثي، ١٣٩٤: ٣٧٨). وقد مثل العلماء لها بحذف كل من المبتدأ والخبر فيما يجب حذفه فيه استغناء عنه بما قام مقامه، وكالاستغناء عن الخبر بمرفوع الصفة. (ينظر: الفاسي، ١٤٢١: ٨٦١). فبسبب وجود التعريف في كل من تلك الأسماء يمكن الاستغناء عن إضافتها.

وقد ذكر بعض العلماء علة أخرى لعدم إضافة هذه الأسماء، وهي علة المشابهة أو علة التشبيه، لأن هذه الأسماء بنيت لأنها تشبه الحروف والحروف لا يُضَاف، فإذا هذه الأسماء أيضاً لا تضاف. (ينظر: السيوطي، د.ت: ١١٦. الأشموني، د.ت: ٣٧٧/٢)، لكن الشارح لم يشير إلى هذا التعليل.

أما ما يخص ممانعة إضافة أسماء الاستفهام وأسماء الشرط، فيقول الشارح معللاً: "إن وضعهما على العموم، والإضافة تنافيه" (الحسيني، ١٤٣٣: ٧٠)، أي: إن أسماء الاستفهام وأسماء الشرط تدلان على العموم، أما الإضافة فتنافي العموم وتدل على الخصوص، فلا يجتمعان، فهذه علة "فرق" وهي العلة التي نستطيع تعريفها بأنها تعني منافاة شئيين لاختصاص كل منهما بحالة منافية للآخر، وقد مثل لها العلماء بتجرد خبر أفعال الشروع من (أن) التي للاستقبال، لأن الشروع حالي لا يجامع الاستقبال، لما بينهما من المنافاة (ينظر: الفاسي، ١٤٢١: ٨٦١).

٥. التعليل لعدم جواز نداء الضمير:

يشير الشيخ العاملي، صاحب الصمدية إلى أن المنادى ينبغي أن يكون مظهراً، ويشرح الملا عبدالغفور معللاً: "لا يجوز نداء الضمير مطلقاً، لأن حرف النداء للتنبيه، وضمير المخاطب يفيد التنبيه بنفسه، وتنبية المتكلم والغائب محال" (الحسيني، ١٤٣٣: ٨٤).

هنا يرجع الشارح السبب في عدم جواز نداء ضمير المخاطب، إلى علة "الاستغناء".

وقد أشار العلماء إلى ممانعة نداء الضمير، منهم ابن عصفور الذي علل لعدم جوازه أيضاً بعلة الاستغناء، قائلاً: "والأسماء كلها تنادى إلا المضمورات.. ولم يجمع بين حرف النداء والضمير المخاطب؛ لأن أحدهما يغني عن الآخر؛ فلم يجمع بينهما...". (العيوني، ١٤٣١: ١٧١١/٤). وللسيوطي العلة نفسها، أي علة الاستغناء، يقول: "وأما ضمير الخطاب فلأن الجمع بينه وبين النداء لا يحسن، لأن أحدهما يغني عن الآخر". (السيوطي، ١٩٧٧: ٣٤٥/١).

فضلاً عن ذلك فإن لابن عصفور تعليلاً آخر بعلة أخرى هي "اللبس"، قائلاً: "لا يجوز نداء المخاطب إلا في ضرورة شعر، لأن المنادى إنما تناديه إذا كان معرضاً عنك، وإذا أتيت بالمضمير لم يعلم هل المقصود هو أو غيره فيكون سبباً للبس" (ابن عصفور، ١٤١٩: ١٨٤/٢).

جدير بالذكر أن لتعليل الشارح بقوله: "لأن حرف النداء للتنبيه، وضمير المخاطب يفيد التنبيه بنفسه"، علة أخرى، وهي علة "دلالة الحال"، لأن عدم جواز نداء المخاطب يعود لتفويت الدلالة على النداء مع المضمير (ينظر: الأشموني، د.ت: ٢٠٠/٣. الخضري، ١٤٣٤: ١٦٨/٢)، ويعني أن دلالة حال النداء هي: تنبيه المنادى، والضمير المخاطب منته، فنداؤه

تفوت تلك الدلالة. وعلّة (دلالة الحال) علّة اجتماعية وا ضحة في أعمال النحويين تظهر بو ضوح في كتاب سيويوه وما تلاه من مصنفات نحوية، اتخذت من حال الكلام منطلقاً من منطلقات التقعيد والتفسير. (ينظر: خميس، ٢٠٠٠: ١٣٢).

أما ما يخص نداء ضميري الغيبة والتكلم، الذي علّل الشارح له بقوله "وتنبية المتكلم والغائب محال"، فإنّ العلّة الكامنة فيه هي علّة: التضاد، لأن هذين الضميرين "يناقضان النداء، إذ النداء يقتضي الخطاب"، (السيوطي، ١٩٧٧: ٣٤٥/١). وإلى ذلك أشار ابن عصفور أيضاً قائلاً: "أما ضمير الغيبة وضمير التكلم فهما مناقضان لحرف النداء؛ لأن حرف النداء يقتضي الخطاب" (العيني، ١٤٣١: ١٧١١/٤).

نستنتج أن العلّة التي بسببها مُنِعَ نداء ضميري المتكلم والغيبة، هي علّة: التضاد.

٦- التعليل لاختيار النصب في (يا زيد بن عمرو):

يقول الشيخ العاملي: "والعلم المفرد الموصوف بابن أو ابنة، مضافاً إلى علم آخر، يختار فتحه نحو يا زيد بن عمرو"، فعّل الشيخ الشارح اختيار الفتح قائلاً: "وانما اختيار الفتح لكثرة ذلك المنادى الجامع لتلك الصفات وهي تناسب التخفيف بالفتحة التي هي أخف الحركات على أن الفتحة حركته الأصلية لكونه مفعولاً به". (الحسيني، ١٤٣٣: ٨٧). يعلل الشيخ الشارح أن اختيار النصب - وهو اختيار البصريين - جاء لكثرة هذا النوع من المنادى بين العرب وهو جامع لتلك الصفات، والمقصود بتلك الصفات اجتماع أربع صفات: كون المنادى علماً، وكونه موصوفاً بابن، وكون ابن متصلاً، وكونه مضافاً إلى علم آخر، بهذه الشروط مجتمعة اختيار فتح المنادى، وهذا كثير في اللغة العربية، وهذه الكثرة مناسبة للتخفيف، ومن بين الحركات اشتهرت بالفتحة بالتخفيف، فتناسب اختيار النصب بالفتحة التي هي حركة النداء الأصلية لكون النداء مفعولاً به في الأصل بحسب ما ذكره الشارح. إذًا، العلّة لهذا الإجراء وهذا الاختيار هي علّة (الكثرة).

والعبارة التي ذكرها الشارح واردة بألفاظ قريبة في شرحي الرضي و (ملاً جامي) على الكافية (ينظر: الاستراباذي، ١٣٩٨: ٣٧٢/١. الجامي، ١٤٣٠: ٢٦٣/١-٢٦٤).

أما علّة الكثرة فقد عرّفها الباحث عبر دراسة أمثلة هذا النوع، بأن المقصود بها: ورود هذا الأمر الذي علّل به بصورة كثيرة في كلام العرب، وهذه الكثرة أدّى به إلى تغيير حكم نحوي أو ترجيح حكم على حكم آخر، إذ "لكثرة الاستعمال أثر في التغيير" (ابن يعيش، ١٤٢٢: ١٣٠/٣).

وقد علّل بها سيويوه كثيراً من المسائل النحوية، وأشار إليها بـ (كثرة الاستعمال) (سيويوه، ١٤١١: ٢٧٤/١. ينظر: الحديثي، ١٣٩٤: ٣٦٨).

٧- التعليل لبناء أسماء الإشارة في حالة التثنية:

يقول صاحب المتن: "فللمفرد المذكور ذا، ولمثناه دان مرفوع المحل، و ذين منصوبه ومجروره"، ثم أردف الشارح هذه العبارة بقوله: "ردّ لمن قال إنّ تثنية أسماء الإشارة والموصولات معربة ببعض الحروف كسائر المنى، وهو ضعيف لعدم انتفاء الشبه المعنوي، ولأن بناء الواحد والجمع يأبى عن إعرابها كما هو مذهب الجمهور" (الحسيني، ١٤٣٣: ٩٩).

أما تحليل ذلك فهو أنّ اسم الإشارة مبني لتضمن معنى الإشارة أو لشبه الحرف وضعاً وافتقاراً، والمقصود بذلك - كما أشار إليه ابن مالك - أن معنى الإشارة "حقيق بأن يوضع له حرف يدل عليه، كما وضع للتنبية والاستفتاح وغيرهما.. فاستغنوا عن وضع حرف إشارة بتضمن أسماء لمعناها.. واستحق البناء لتضمنه معنى من المعاني الحرفية، وإذا كان الاسم يستحق البناء لتضمن معنى حرف لم يستغن به عن وضعه كاسم الاستفهام، فبناء ما تضمن معنى حرف استغنى عنه به كاسم الإشارة أحق وأولى. وهذا السبب يقتضي بناء كل اسم إشارة" (ابن مالك، ١٤١٠: ٢٥٢/١).

أما في حالة التثنية، فالاختلاف جارٍ بين العلماء عن كون أسماء الإشارة معربة أو مبنية، رأى ابن مالك إعرابها لأن "شبههما (أي زين و تين) بمثنيات الأسماء المتمكنة" عارض البناء فأعربا (ينظر: ابن مالك، ١٤١٠: ٢٥٢/١)، والشيخ العاملي صاحب الصمدية اختار البناء، إذ صرح بذلك بقوله: "مرفوع المحل ومنصوبه ومجروره"، أي إنها مبنية ويستعمل (زان) في محل الرفع و(زين) في محل النصب والجر، وتبعه في ذلك الشارح مرجحاً بصريح العبارة أن الرأي القائل بإعرابها "ضعيف"، معللاً ذلك بعدم انتفاء الشبه المعنوي بين أسماء الإشارة والحرف أي ما زال الشبه باقياً بينهما، ولأن بناء المفرد والجمع يمنع إعرابها إعراب المثنى للأسماء المتمكنة المعربة، لكن اسم الإشارة للمفرد مبنية وليس معرباً، وهذا رأي الجمهور الذي يرى أن هذا الاختلاف في (زان - زين) ليس بسبب اختلاف العوامل، بل (زان و تان) مرفوعان لتثنية المرفوع، و(زين و تين) لتثنية المنصوب والمجرور، ووقوعهما على صورة المعرب اتفريقي لا لقصد الإعراب لوجود علة البناء فيها" (الجمامي، ١٤٣٠: ٥١-٥٠/٢. وينظر: الأشموني، د.ت: ٢٢٨/١)، وهذه العلة التي علّل بها الشارح يمكن إدراجها ضمن علة (المُشابهة) لما بين اسم الإشارة والحرف من شبه، وعلة (تضاداً) لما بين بناء المفرد والجمع لأسماء الإشارة وبين المعرب من تضاد، وأوماً إليها الشارح بلفظ (الإباء).

وعلة (المشابهة)، يعرفها الباحث عبر استنطاقه المعطيات اللغوية في التعليل بأنها "إعطاء لفظ حكماً نحوياً لمشابهته لفظاً آخر يحمل الحكم النحوي نفسه". وقد عرّف أيضاً بأنها "إكساب المتشابهين حكماً واحداً" (الوراق، ١٤٢٠: ٦١). وسماها سيبويه في بعض المواضع (المضارعة)، يقول سيبويه: "ومن كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء، وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء" (سيبويه، ١٤١١: ٢٧٨/٣. وينظر: الحديثي، ١٣٩٤: ٣٨١).

والغرض من هذه العلة هو التقريب "بين الأشياء المتباعدة ليضفي على اللغة التجانس والاطراد" (الخيكانى، ١٤٢٥: ٢٠١).

٨. التعليل لزيادة علة أخرى إلى علة التأنيث في الممنوع من الصرف:

في موضوع الممنوع من الصرف، إذا كانت العلة هي التأنيث، وهو باق على مؤنثه وتأنيثه تأنيث لازم كأن يكون بألفي حبلى و حمراء، فيمكن أن ينوب - أي التأنيث - عن العلتين فيُضَيحُ الاسم ممنوعاً من الصرف، لكن إذا لم يكن التأنيث لازماً كأن لا يكون بالألفين المذكورتين، فينبغي أن يزداد سبب آخر إلى التأنيث كي يمكن للاسم أن يكون ممنوعاً من الصرف، والسبب الآخر هو أحد هذه النقاط: أن يكون العلم زائداً على ثلاثة أحرف كـ(زينب)، أو على ثلاثة أحرف ولكن متحرك الوسط كـ(سَقَر) أو أعجمياً إن كان ساكن الوسط كـ(جور) (ينظر: ابن عصفور، ١٤١٩: ٣٢٩/٢-٣٣٠). وقد ذكر ذلك الشيخ العاملي في الصمدية، وعلّل الشارح زيادة السبب الثاني لعلة التأنيث بأنه "إنما اشترط أحد الأمور الثلاثة

في وجوب تأثير التأنيث المعنوي، ليخرج بثقل أحدها عن الخفة التي من شأنها أن تعارض ثقل أحد السببين". (الحسيني، ١٤٣٣: ١٣١). ويقصد به أن التأنيث المعنوي أمر ضعيف فلا بد من تقويته بسبب آخر كي يكون الاسم ممنوعاً من الصرف، وهذا السبب هو إحدى تلك النقاط الثلاث التي ذكرناها، لأن هذه النقاط (زيادة حرف، أو تحرك الحرف الوسط في الثلاثي، أو العجمة) أمور ثقيلة، تقابلها الخفة في (كون الاسم ثلاثياً لا رباعياً، أو سكون الحرف الوسط في الثلاثي لا تحركه، أو كون الاسم عربياً لا أعجمياً لأن لسان العجم ثقيل على العرب)، وهذه الأمور الثقيلة تقابل الخفة التي في التأنيث المعنوي والتي يمكن أن تعارض هذه الخفة ثقل العلتين في موضوع الممنوع من الصرف عموماً، إذ يمنع الاسم من الصرف لاجتماع علتين ثقيلتين، ف(زينب) ممنوع من الصرف لِلْعَلْمِيَّةِ والتأنيث المعنوي مع شرط تحتم تأثيره وهو الزيادة على الثلاثة، وأما (سَقَر) فَلِلْعَلْمِيَّةِ والتأنيث المعنوي مع شرط تحتم تأثيره وهو تحرك الأوسط، وأما (جور) فَلِلْعَلْمِيَّةِ والتأنيث المعنوي مع شرط تحتم تأثيره وهو العجمة. (ينظر: الجامي، ١٤٣٠: ١٠٩/١-١١٠). وقد سَبَقَ "ملاً جامي" الشارح في هذا التعليل الذي تكاد عباراته تطابق عباراته.

يمكن أن نسمي العلة التي علل بها الشارح هذه المسألة عِلَّةً (المعادلة)، وهذه العلة سميت (المعادلة أو الاعتدال أو الموازنة)، ويعرفها الباحث عبر الأمثلة التي أوردها العلماء في مصنفااتهم أنها: إيجاد معادلة و موازنة بين حالتين من الثقل و الخفة في لفظ ما، بهدف التوازن التام بينهما. وقد أورد الوراق مثلاً لهذه العلة بكسر الهمزة في إنَّ وفتحها في أنَّ، قائلاً: "لأن الكسر أثقل من الفتح، و (أنَّ) المَفْثُوخَةُ قد قُلْنَا: إِنَّهَا وَمَا بَعْدَهَا اسم، فقد ظَلَّتْ بصلتها، والمكسورة مُفْرَدَةٌ الحكم، فَهِيَ أخف منها، فَوَجِبَ أن يفتح الأثقل، وَيَكْسِرُ الأَخْفَ ليعتدلاً" (الوراق، ١٤٢٠: ٤٤٦). و أورد ضَدَّهَا سماه (زوال المعادلة) (الوراق، ١٤٢٠: ٤٢١).

٩- التعليل لنصب المضارع بعد (فاء السببية):

يقول الشيخ العاملي في (الصمدية): إنَّ الفعل المضارع ينصب وجوباً بعد (فاء السببية)، ويشرح الملا عبدالغفور أن المقصود بفاء السببية هي التي قصد بها سببية ما قبلها لما بعدها، ويعلل النصب بعدها بقوله: "وذلك لأن العدول من الرفع الذي هو الأصل إلى النصب الطارئ تنصيص على السببية، إذ تَغْيِيرُ اللفظ دليل على تَغْيِيرِ المعنى، فإذا لم يقصد السببية لم ينصب" (الحسيني، ١٤٣٣: ١٣٨). وهذا التعليل سبق أن أشير إليه، فهذا الخصري يقول: إنَّ "العدول عن عطف الفعل بالفاء إلى النصب، يفيد التسبب" (الخصري، ١٤٣٤: ٢/٢٦٢). وينظر: السامرائي، ١٤٢٨: ٣/٣٢٧). وقد ذكر (عبد الرحمن الجامي) في شرحه على كافية ابن الحاجب هذا التعليل الذي ذكره الشارح (الجامي، ١٤٣٠: ٢/٢٧٠). فضلاً عن ذلك فإنَّ العلماء ذكروا أن فاء السببية تأتي بمعنى العلة والسبب، إذ كان ما قبلها سبباً لما بعدها، فنحو قولك: ضربت زيدا فبكى، وضربته فمات، فالبكاء سببه الضرب، والموت سببه الضرب. (ينظر: المالقي، ١٤٢٣: ٤٤٠).

ويبدو أن العلة الموجودة في هذا التعليل النحوي عبارة عن علة (العدول). وهي "حدُّ عن الأصلِ أو الوجه الآخر" (الحديثي، ١٣٩٤: ٣٨٠)، أو أن تعدل من وجه إلى وجه آخر، أو من حكم إلى حكم آخر.

١٠- التعليل لعدم إعمال (حتى):

يقول الشيخ العاملي عن نصب الفعل المضارع بعد حتى: إنه منصوب بـ(أن) مضمرة، لكن الكوفيين أعملوا (حتى) نفسها ونصبوا بها الفعل المضارع بعدها على أنها حرف ناصب، والشارح في شرحه يشير إلى أن رأي الكوفيين مردود لعدم "نظيره (للحرف حتى) في العربية تعمل الجر في الاسم تارة وتعمل النصب في الفعل تارة أخرى" (الحسيني، ١٤٣٣: ١٧٩). ويقصد بهذا التوضيح أن (حتى) ثَبَّتْ حُكْمَهَا أَنْ تَخْفِضَ الْأَسْمَاءَ، كما في قوله تعالى (سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ) (القدر: ٥)، ولا يجوز لعامل الاسم أن يعمل في الفعل، لأنه لو عمل في الأفعال النصب لزم أن يكون لنا عامل واحد يعمل تارة في الأسماء وتارة في الأفعال، لذلك يُقَدَّرُ وجوبا (أن) الناصبة بعد (حتى) لينصب بها الفعل المضارع، ولئلا تخرج (حتى) عن أصلها وعن أحكام العوامل، إذ لا نظير لها في اللغة العربية ما يعمل النصب في الأفعال والجر في الأسماء (ينظر: الوراق، ١٤٢٠: ١٩٣-١٩٤. المدني، ١٤٣٢: ٨٧١). فيظهر أن العلة الموجودة في هذا التعليل النحوي هي علة (عدم النظر) وهي مقابل (علة النظر).

جدير بالذكر أن علماء العربية ذكروا أن (حتى) التي يأتي الفعل المضارع بعدها منصوبا تأتي بمعنى التعليل، وجعلوها بمعنى (كي) التي تفيد العلة، وعلامتها أن يحسن في موضعها (كي)، ومثلوا لذلك بقولهم: (لأسيرن حتى أدخل المدينة، أسلم حتى أدخل الجنة)، والتقدير في المثاليين: كي أدخل. (ينظر: المالقي، ١٤٢٣: ٢٦٠-٢٦١. المرادي، ١٤١٣: ٥٥٦). وهذه العلة أصلها هو علة النظر، ويقصد بها وجود نظير للفظ فيغظى هذا اللفظ حكم نظيره، أما علة عدم النظر فهي عدم إعطاء لفظ حكما لعدم وجود شبيهه ونظيره له في ذلك الحكم. علل الوراق بهذه العلة حمل (حبذا) على حكم الاسم قائلًا: "فَوَجِبَ أَنْ يَحْمَلَ (حبذا) على حكم الاسم، لوجود النظر في الأسماء، ولم يجز حملها على الفعل لعدم النظر" (الوراق، ١٤٢٠: ٢٩٧).

** (الوراق: أبو الحسن محمد بن عبدالله بن العباس، البغدادي، المعروف بابن الوراق، فقيه أصولي نحوي، إمام في العربية، كان عالما بالنحو وعلله، فكان جيد التعليل في النحو، له فضل الريادة في هذا اللون الفيسر المنظم للتأليف حين صنع كتابه "علل النحو"، توفي (٣٨١هـ). (ينظر: الوراق، ١٤٢٠: ١١-١٤).

الخاتمة:

في ختام هذه الرحلة العلمية في كتاب (الغفورية شرح الصمدية) وصل الباحث إلى جملة من النتائج، أبرزها فيما يأتي:

- ١- إن كتاب (الغفورية شرح الصمدية) احتوى على المسائل النحوية كافة، فضلا عن إشارات الشارح إلى مسائل صرفية و دلالية وقراءات قرآنية وغيرها. واعتمد الشارح على كتب ومصنفات لعلماء كبار في مجال النحو، وهذا يدل على استيعابه المادة اللغوية التي شرحها، فضلا عن استشهاده بالقرآن والحديث النبوي وأشعار العرب.
- ٢- إن شخصية الشارح العلمية ظاهرة في كتابه، فقد ذكر عبارات يرجح بها رأيا على آخر و يصوب وينتقد ويضعف. فقد وردت في شرحه (١٣ مرة) ألفاظ الترجيح، مثل (وهذا أولى)، (وهو أوفى بالمراد)، (لكان أوضح)، (أفيس)، (لقد أحسن)، (يجوز)، (وهو ضعيف)، (لضعفها)، (كلاهما ضعيف)، (ليس بصحيح)، (غلط مخالف للعربية).

٣- إنَّ الشارح سار على منهج الماتن، لذلك لم يعزف التعليل، وإنما طبَّقه حين شزَّجه كلمات المصنّف أثناء ذكر المسائل النحوية، وهذا لا يعني أنّ الشارح كان غافلاً عن التعليل، بل استعمله في كتابه في مواضع كثيرة، وعباراته الدالة على التعليل تبدأ بـ(لأنّ، لأنّه، لِ)، وجعله وسيلة و سبيلاً لتفسير كثير من الظواهر النحوية وترسيخ أحكامها.

٤- إنّ للتعليل أهمية كبيرة في دراسة اللغة عموماً والنحو خصوصاً، فهو يعطي الحكم النحوي رسوخاً و توثيقاً، وأكثر إثباتاً في النفس، ولا سيما لمتعلمي اللغة الذين يبحثون عن أسباب الظواهر اللغوية وعللها، لذلك فإنّ التعليل كونه مستمداً من روح اللغة ومن الواقع اللغوي، يمكن استغلال شحنته العليّة (السببية) في تفسير انتظام الظاهرة اللغوية بمستوياتها المختلفة.

٥- إنّ العلل الواردة في تعليلات الشارح عبارة عن العلل التالية: علة (الفزق)، و علة (زوال الإشعار)، و علة (ضعف العمل)، و علة (الاستغناء)، و علة (دلالة الحال)، و علة (التضاد)، و علة (الكثر)، و علة (المشابهة)، و علة (المعادلة)، و علة (العدول)، و علة (عدم النظير).

٦- وضع البحث تعريفاً لتلك العلل المذكورة، و وثّق للتعليلات في كتب النحو واللغة، ما يدل على أصالة الآراء الواردة في كتاب (الغفورية).

٧- يوصي الباحث بتحقيق كتاب (الغفورية شرح الصمدية) تحقيقاً علمياً دقيقاً نظراً لكونه نتاج عالم كُردي و لما يحويه من شرح موجز و إف للموضوعات النحوية كافة، و يوصي جامعة السليمانية الموقرة بإلقاء ذلك الجهد التحقيقي على عاتقها، و الباحث مستعد للعمل على تحقيقه.

المصادر:

- ١- ابن جني، د.ت: الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، بتحقيق: محمد علي النجار، الأستاذ بكلية اللغة العربية، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية، د.ت.
- ٢- ابن عصفور، ١٤١٩: شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الإشبيلي، المتوفى سنة ٦٦٩هـ، قدّم له و وضع هوامشه وفهارسه: فؤاز الشّعار، إشراف: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ٣- ابن مالك، ١٤١٠: شرح التسهيل، لابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، الطائي الجبالي الأندلسي، (٦٠٠ - ٦٧٢هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالرحمن السيد، الدكتور محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- ٤- ابن منظور، ٢٠٠٦: لسان العرب، الإمام العلامة أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، ابن منظور الإفريقي المصري. دار نوبلس، بيروت/لبنان، ٢٠٠٦.

- ٥- ابن يعيش، ١٤٢٢: شرح المفصل للزمخشري، تأليف موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، (المتوفى: ٦٤٣هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- ٦- الاسترأباضي، ١٣٩٨: شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاسترأباضي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر الاستاذ بكلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية، جامعة قاريونس ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.
- ٧- الأشموني، د.ت: حاشية الصبان، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، د.ت.
- ٨- الأنباري، ١٣٨٠: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: تأليف الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات، عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد، الأنباري، النحوي، (ت ٥٧٧هـ)، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٣٨٠هـ- ١٩٦١م.
- ٩- الأنصاري، ١٤٣٥: نظرية العامل في النحو العربي، عرضاً ونقداً، تأليف: وليد عاطف الأنصاري، دار الكتاب الثقافي، الأردن/إربد، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.
- ١٠- الجامي، ١٤٣٠: الفوائد الضيائية على متن الكافية في النحو، للمولى عبدالرحمن بن أحمد نورالدين الجامي، (ت ٨٩٨هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، الأستاذ علي محمد مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت/لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- ١١- الحازمي، د.ت: شرح ألفية ابن مالك، المؤلف: أبو عبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي (<http://alhazme.net>). الكتاب مرقم آلياً، ورقم الجزء هو رقم الدرس - ١٣٨ درسا.
- ١٢- الحديثي، ١٣٩٤: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، تأليف الدكتورة خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- ١٣- حسين، ١٤٣٥: نظرة في التعليل النحوي بين القدماء والمحدثين، م.د.هاشم جعفر حسين، مجلة العميد، السنة الثالثة، المجلد الثالث، العدد الثاني، جمادى الأولى ١٤٣٥هـ - آذار ٢٠١٤م.
- ١٤- حسين، ٢٠١٨: مظاهر التعليل في كتاب سيبويه، م.سناة علي حسين، مجلة (دواة) المجلد الخامس، العدد الثامن عشر، السنة الخامسة، صفر ١٤٤٠، تشرين الثاني ٢٠١٨.
- ١٥- الحسيني، ٢٠١٢: شرح الصمدية، للسيد عبدالغفور الحسيني، أعده للطبع: صديق ملا رحيم البرخي، الطبعة الأولى، مطبعة بئف/ السلیمانیة، (١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م).
- ١٦- الحلواني، د.ت: أصول النحو العربي، الدكتور محمد خير الحلواني، الناشر الأطلسي، د.ت. مطبعة إفريقيا الشرق/الدار البيضاء.

- ۱۷- الخشاب، د.ت: المرئجل في شرح الجمل، لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن الخشاب (٤٩٢ - ٥٦٧هـ). د.ت.
- ۱۸- الخضري، ١٤٣٤: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لمحمد بن مصطفى بن حسن الخضري الشافعي (ت ١٢٨٧هـ)، شرحها وعلق عليها تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، الطبعة الخامسة، بيروت/لبنان، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.
- ۱۹- خميس، ٢٠٠٠: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، تأليف د.حسن خميس سعيد الملق، الطبعة الأولى، دار الشروق، ٢٠٠٠، عقان/الأردن.
- ۲۰- الخيكاني، ١٤٢٥: العلة النحوية عند الرضي في شرح الكافية، رسالة ماجستير، علي سعيد جاسم الخيكاني، جامعة بابل، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ۲۱- الزركلي، ٢٠٠٢: الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي دمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر. آيار / مايو ٢٠٠٢م.
- ۲۲- السامرائي، ١٤٢٨: معاني النحو، تأليف الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ۲۳- سيويه، ١٤١١: كتاب سيويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق و شرح: عبدالسلام محمد هارون. دار الجبل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- ۲۴- السيرافي، ١٤٢٩: شرح كتاب سيويه، تأليف أبي سعيد السيرافي الحسن بن عبدالله بن المرزبان، (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م - ١٤٢٩هـ.
- ۲۵- السيوطي، ١٩٧٧: الفرائد الجديدة: للشيخ عبدالرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، وعليه المواهب الحميدة للشيخ عبدالكريم المدرس، مطبعة الإرشاد/ بغداد، ١٩٧٧.
- ۲٦- السيوطي، د.ت: كتاب الاقتراح في علم أصول النحو، للإمام الحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق وتعليق: الدكتور أحمد محمد قاسم، المدرس في كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر. د.ت.
- ۲٧- شاربازي، ٢٠١٨: الملا سيد غفور حاجي ممدي، سيد سوران شاربازي، مقال منشور في مجلة (شاربازي) المجلة الفصلية العامة المستقلة، العدد (٧)، صيف ٢٠١٨م.
- ۲٨- الشاوي، ١٤١١: ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، تأليف الشيخ يحيى بن محمد أبي زكريا الشاوي المغربي الجزائري، (ت ١٠٩٦هـ)، تقديم وتحقيق: الدكتور عبدالرزاق عبدالرحمن السعدي، دار الأنبار للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، العراق/الرمادي، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- ۲٩- العيني، ١٤٣١: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»، المؤلف: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (المتوفى ٨٥٥ هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق

- السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة/جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، (١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م).
- ٣٠- الفاسي، ١٤٢١: فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، تأليف: الإمام اللغوي المحدث أبي عبدالله محمد بن الطيب الفاسي، (ت ١١٧٠ هـ)، وفي أعلاه: الاقتراح في أصول النحو وجدله للسيوطي. تحقيق و شرح: الأستاذ الدكتور محمود يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية، الإمارات العربية المتحدة/دبي، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ٣١- الفراهيدي، ١٤٢٦: كتاب العين: لأبي عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٠٠-١٧٥ هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت/ لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٦ هـ/ ٢٠٠٥ م.
- ٣٢- الكبير، د.ت: التعليل النحوي بين الوصف والغاية في ضوء علم اللغة الحديث، د.ريما أحمد الكبير، مجلة العلوم الشرعية، العدد السادس، الجامعة الأسمرية.
- ٣٣- كحالة، ١٤١٤: معجم المؤلفين، تراجم مصنفي الكتب العربية، تأليف عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ- ١٩٩٣ م.
- ٣٤- اللاهيجاني، ١٤٤١: الفرائد الشمسية في شرح الفوائد الصمدية، تأليف: جمال الدين أحمد بن محمد اللاهيجاني، رسالة ماجستير، دراسة وتحقيق: مصطفى فرحان عبد الصاحب. جامعة ميسان، (١٤٤١ هـ - ٢٠٢٠ م).
- ٣٥- المالقي، ١٤٢٣: رصف المباني في شرح حروف المعاني، الإمام أحمد بن عبد النور المالقي، (٧٠٢ هـ)، تحقيق: أ.د. أحمد محمد الخراط، دار القلم/ دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
- ٣٦- المالكي، ١٤٢٣: موقف علم اللغة من أصول النحو العربي، مطير بن حسين المالكي، رسالة ماجستير. جامعة أم القرى، السعودية. (١٤٢٢- ١٤٢٣ هـ).
- ٣٧- المبارك، ١٩٨٢: الزجاجة ومذهبه في النحو واللغة، الدكتور عبدالحسين المبارك، ١٩٨٢.
- ٣٨- المبارك، ١٣٨٥: العلة النحوية: نشأتها وتطورها، الدكتور مازن المبارك، المكتبة الحديثية، الطبعة الأولى، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م.
- ٣٩- المبروك، ٢٠١٧: العلة النحوية عند رضي الدين الاسترأبادي من خلال كتابه "شرح كافية ابن الحاجب"، د.عبدالسلام المبروك سعيد عبدالرحمن، كلية التربية الزنتان، جامعة الجبل الغربي. مجلة كليات التربية، ٢٠١٧.
- ٤٠- محسن، ٢٠١١: العلة النحوية، حيدر غضبان محسن. ٢٠١١. مقال على العنوان الإلكتروني: www.uobabylon.edu.iq.
- ٤١- المخزومي، ١٩٨٦: في النحو العربي قواعد وتطبيق، على المنهج العلمي الحديث، تأليف الدكتور مهدي المخزومي، الطبعة الثانية، ١٩٨٦، مصطفى البابي الحلبي.
- ٤٢- المدرس، ١٣٩١: البركات الأحذية في شرح الصمدية، تأليف العلامة الشيخ عبدالكريم محمد المدرس، إعداد وتقديم: عبدالدائم معروف الهوراماني، انتشارات كُردستان، سنندج، ١٣٩١.

- ٤٣- المدرس، ١٤٢٨: قرن من العمر النوراني (باللغة الكُردية) (سدة دة ك تة مة ني نورين)، الشيخ عبدالكريم المدرس، إعداد: عبد الدائم معروف الهوراماني، الطبعة الأولى، مشروع تيشك، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ٤٤- المدني، ١٤٣٢: الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية، السيد علي خان المدني، تصحيح وتحقيق وتعليق الدكتور السيد أبو الفضل سجادي، قم/ذوي القربى، الطبعة الثانية، ١٤٣٢هـ.
- ٤٥- المرادي، ١٤١٣: الجنى الداني في حروف المعاني، صنعة الحسن بن قاسم المرادي، (٧٤٩هـ-). تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان. الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ٤٦- مزوز، ١٤٣٢: الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة، دراسة تحليلية نقدية، الدكتوراة دليلة مزوز، عالم الكتب الحديث، إربد - الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.
- ٤٧- المقابلة، ٢٠١٥: التعليل في كتاب أسرار العربية عند الأتباري، عفاف محمد فالق المقابلة، أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، ٢٠١٥م.
- ٤٨- نهر، ٢٠١٤: الشرح المعاصر لكتاب سيبويه: الأستاذ الدكتور هادي نهر، عميد كلية الآداب واللغات جامعة جدارا للتميز، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد الأردن، ٢٠١٤.
- ٤٩- الوراق، ١٤٢٠: علل النحو، لأبي الحسن محمد بن عبدالله الوراق، المتوفى سنة (٣٢٥هـ)، تحقيق و دراسة: الدكتور محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية/الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

